وما ذكره هاهنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي وقيل في ... من
والضرب ربذاته لم يتصف قوله لكونها مستمرة هذا لو سلم انه اصح اذا
لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية واما اذا كان مضارعا فعلية فهي تفيد التجدد
كالفعلية المحضة كما مر قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت اى التجدد
فان قيل اما ان يكون المقتضي لاولوية ذكر الواو هو عدم
دلالتها على عدم الثبوت فقط او هو مع ظهور الاستئناف وكل غير صحيح اما
الاول فلان احد المحسنين مما يجوز الامرين من غير ترجيح كما مر في المضارع
المنفي والماضي واما الثاني فلان المجموع لو صلح مرجحا لزم ان يكون ذكر الواو
في المضارع المنفي والماضي اولى لوجود المرجح وهو انتفاء احد المحسنين
مع ظهور الاستئناف لما سبق من ان الجملة بالنظر الى ذاتها من حيث هي جملة
مستقلة بالافادة من غير فصل بين الاسمية والفعلية اجيب باختيار
الثاني ولا نسلم ظهور الاستئناف في غير الاسمية مثلها وذلك لان الجملة
الحالية فعلية فعله او ما هو في حكمها ويذكر الاسمية بعدها يدل على
قصد الاستئناف دلالة ظاهرة بخلاف الفعلية لظهور المناسبة بينها
وبين المفرد فالاستئناف في الفعلية لا يظهر ظهوره في الاسمية ولا
يخفى انه ح انما دخل لعدم دلالتها على عدم الثبوت في اولوية ذكر الواو
بل ظهور الاستئناف فيها مستقل بذلك تامل قوله اى دائما من اهل
من اهل العلم الخ الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف
المفعول قوله حتى يدخل في صلة العامل الخ واما التي بالواو
فهي وان دخلت في صلة العامل والصفة اليه في الاثبات لكنها لا يورد
بعد المفرد في عدم استئناف الاثبات بها قوله لمصبغة
اسم مكان من الصياغ بمعنى الاطراح قوله ثم زعم انك لم تستانف كلاما

زيد

١٢٤

يعني اذا كان هذه الجملة بدون الواو قوله بضرب من التأويل الخ
كما يقال معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه
الذي جاء منه قوله وهو مشعر كانه اعتراض على المصنف حيث يفهم
من كلامه ان وجوب ذكر الواو انما هو فيما يكون المبتدا فيه ضمير ذي الحال
واما عداه على المشهور من جواز الامرين واولوية الذكر واما نحو جاء
زيد وزيد يسرع فينبغي ان يلحق بما يكون المبتدا فيه الضمير لان هذا
الظاهر في موضع الضمير ويمكن ان يقال لا نسلم ان ما نقله المصنف
عن الشيخ يفهم كون ما عداه على المشهور فان هذا الكلام جميعه كلام الشيخ
كما صرح به الشارح اعني من قوله وقال عبد القاهر الى اخر الباب قوله
المذكور ان الواو تجب معه فيما يكون المبتدا فيه ضمير ذي الحال ويحسن
تركها بدخول حرف على المبتدا او لوقوعها عقيب حال مفردة ولا يخفى انه يفهم
من ذلك ان ما عداه غير حسن والا كان التخصيص ضائعا واذا لم يكن حسنا
لم يكن جائزا عند البلغاء فلا يفهم منه ان الشيخ يقول بجواز نعم
يرد على المصنف انه لا وجه لتخصيص ذكر ما يكون المبتدا
ضمير ذي الحال بوجوب الواو عند الشيخ الا ان يقال ذلك انما تعرض له
لكونه ادنى مرتبة ويعلم ما عداه بالطريق الاولى ونحن بعد قوله
وعلى تقديرين تشبيه الواو وهما تقدير المضارع وتقدير المفرد قوله
وعلى تقديرين ترك الواو وهما تقدير الاسمية وتقدير المثبت قوله
ويحسن الترك فان قيل قد صرح الشيخ بان الاسمية لا يترك فيها الواو
الا لضرب من التاويل ونوع من التشبيه فاي ذلك في هذين الموضعين
اللذين يحسن فيهما الترك فيمكن ان يجاب بانه يمكن تاويل كانما لم يستانف لها
وبان الثاني لما وقع عقيب المفرد فكانه مفرد ومنه ما فيه اشارة الى ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)